

عن رجله شرب في فئاة ولا يقسم له شكاؤه وسبق في احد الكمال
 ان يوفى على كل في اهرم سهم ويمنع عنه مخالفة شكاؤه في نوبته
 يومه فان اضر به شكاؤه في نصيبه في يومه وجسسه منه شكاؤه
 قضى عليه بالضمآن وبغضنه او متكلا بما اشار اليه الشيخ
 الامام على البردوي فقلت الجماع ان الشرب ضمنون اذا التلف
 متلفه على مستحقه استدل الا بما اشار اليه في الكتابين رجله او
 ابتداء بستان محفوفة فشهد له شهود انه ابتاع مع شربه بمائة
 وشهد آخر انه ابتاعه بمائة ولم يذكر الشرب انه لا يقبل من الشهادة
 فقلت المسئلة ان لها حصه من الثمن وان لها قيمة فلهذا منع
 الشهادة لا اختلافها في دخول الشرب في البيع ولو لم يكن له قيمة
 لما منع قبول الشهادة هكذا ذكر وذكر الصدر الشهيد في شرا
 بيع الشرب يجوز ثبوتها للمريض بالاجماع ومقصود في رواية
 قول شيخ بلخ واذا التلف متلف بحب الضمان واذا باع الارض
 بشرب ارض اخرى اختلف المشايخ وسيارة في آخر الباب السادس
 جنس في كل الباب السادس من البيوع قال القاضي الامام
 القضاة الارساندي لما سئل عن انسان باع من انسان شربة
 او سلعة فادعى احدهما الاكراه والاخر الطواعية واقام كل واحد

البينة على دعواه فبينة الطواعية اولى لانها اكثر ثباتا لانها تثبت
 الرضا وبينة الاكراه تنفي الرضا لان الاكراه عبارة في الحقيقة
 عن عدم الرضا فكانت بينة الطواعية اكثر ثباتا فكانت اولى
 بخلاف ما اذا شهد انسان على ادخال شرط فاسد في العقد والاخر
 على عدم الشرط لان ادخال الشرط شيء زائد فكان اولى من هذا الوجه
 ونظير من المسئلة منصوصة في القصارية فان شاهد من لو شهدا
 على انه دفع اليه مضاربة بالنصف ان يكون له زيادة مما تزعم
 واقام الاخر شاهد من على المضاربة بالنصف فالبينة التي قامت
 على الزيادة اولى وان كان يقضي الفساد لهذا المعنى انما هي
 للزيادة ولو شهد شاهدان انه دفع اليه مضاربة بالنصف والاخر
 شهد انه دفع اليه مضاربة ولم يشتر شيئا فالبينة بينة من
 يغت شرط النصف لان في ذلك ثباتا وهو يقضي الصحة هكذا
 وجرت من المسئلة عنه وذكر الصدر حرام الدين التي روى في
 بيوعه اذا اختلفا طلقا قدان في الطوع والكراهة قبل قائمة البينة
 كما يقول اول القول لمن يدعي الكراهة لانه ينكر استدلالا بمسئلة
 الجامع الصغير وهكذا افق القاضي المنتسب الى الاسماعيل
 ووجرت بخط معناه والآن يقول القول لمن يدعي الصحة وهكذا